الأنباء
الاثنين 4 فبراير 2013

افتتح فرع بنك وربة في الفروانية.. وأكد أن الوضع الاقتصادي جيد

الشمالي: سرعة تنفيذ مشاريع التنمية أمر ضروري

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي أن الوضع الاقتصادي في الكويت جيد ولا يعاني من أي مشكلات داعيا الى بذل مزيد من الجهود لترسيخ وتطوير التعاملات التجارية واتخاذ السرعة اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطط التنموية.

واضاف الشمالي في تصريح صحافي أمس عقب افتتاحه الفرع الجديد الخامس لبنك وربة في منطقة الفروانية بحضور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك جسار دخيل الجسار أن الحكومة تعمل لتنفيذ التوجيهات الأميرية السامية لدعم الاقتصاد الوطني وأن الخطط الموضوعة من قبل الوزراء السابقين والحاليين بهذا الشأن يتم تنفيذها، مشيرا الى اهمية وجود العديد من المقترحات التي من شأنها تحريك عجلة الاقتصاد الى الامام.

واستطرد قائلا: نحاول ان يكون هناك تعاون بشكل اكبر لتحقيق الاهداف المطلوبة.

وتعليقا على الفرع الجديد لبنك وربة أفاد الشمالي بأن افتتاح مزيد من الفروع الجديدة لأي مؤسسة مصرفية تعمل في الكويت يعتبر زيادة في دعم هذا القطاع، موضحا ان افتتاح الفرع الخامس لبنك وربة خلال فترة زمنية قصيرة من عمر البنك بمثابة لبنة جديدة من بناء القاعدة المصرفية والبنكية بالكويت.

واعرب الشمالي عن امله في افتتاح فروع أخرى للبنك مما ينعكس ايجابا لتقديم خدمات مصرفية للمواطنين والمقيمين.

وعن الدعم الذي تقدمه الحكومة للبنوك الاسلامية والتقليدية او حتى الاجنبية التي تريد فتح فروع لها في الكويت، قال الشمالي: البنوك تعمل وفق نظام ثابت لدى بنك الكويت المركزي الذي ينظم عمل جميع البنوك الاسلامية والتقليدية وبالتالي كل من يفي بهذه التعليمات هو البنك الجيد والممتاز حتى ان كانت هناك بعض المخالفات فإن هناك تعاونا كاملا بين «المركزي» والمؤسسات المالية كلها.

وزاد قائلا: البنوك الاجنبية والمحلية تعمل في الكويت حسب تعليمات بنك الكويت المركزي وكل من يطبق تعليمات «المركزي» مرحب به في الكويت.

من جانبه أفاد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك وربة جسار دخيل الجسار أن افتتاح الفرع الخامس للبنك في منطقة الفروانية يأتي استكمالا للاستراتيجية التوسعية لـ «وربة» أحدث البنوك الكويتية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مشيرا الى ان هذا الفرع يعتبر من أكبر الفروع التي سبق ان افتتحها بنك وربة حتى اليوم.

وعن الترتيبات التي أجراها البنك مؤخرا مع بنوك محلية لترتيب عملية التمويل المجمع لمجموعة الصناعات الوطنية البالغة قيمتها 100 مليون دينار، قال الجسار: إنه بالرغم من حداثة البنك الا انه استطاع ان يقوم بعملية تمويل مجمع لشركة الصناعات الوطنية وهي احدى الشركات الرائدة وتم الانتهاء من تجميع المبلغ بل تجاوزنا عن المبلغ المطلوب وتمت المشاركة من قبل بعض البنوك ونسال الله التوفيق في اتمام صفقات اخرى سواء محليا او خارجيا.

وزاد قائلا: هو تمويل مجمع تم بمشاركة بعض البنوك المحلية والخارجية ونحن ملتزمون بنسبة معينة لا تتجاوز النسبة التي حددها بنك الكويت المركزي.

وكشف النقاب عن اقتراب ادراج بنك وربة في البورصة قبل نهاية العام الحالي، ولفت الجسار الى ان بنك وربة ملتزم بقرارات «المركزي» وأن البنك يستهدف جميع الشرائح نافيا استبعاد المقيمين وأصحاب الرواتب دون الالف دينار من دخولهم كعملاء لدى البنك.

وذكر أن هناك تجاوبا من قبل الشركات والافراد للاستفادة من خدمات البنك كاشفا عن 4 فروع جديدة سيتم افتتاحها خلال العام الحالي.

ولفت الى ان مجلس ادارة البنك يسعى لأن تكون هناك بصمات واضحة لدى البنك وحصة من المشاريع التنموية خلال الفترة المقبلة.

وذكر أن اختيار بنك وربة لمنطقة الفروانية مكانا لافتتاح فرعه الخامس بناء على المقومات التي تتمتع بها هذه المحافظة من كثافة سكانية باعتبارها عصبا للحركة والحياة اليومية، مضيفا ان الفرع الجديد لبنك وربة يتمتع بأحدث التقنيات والإجراءات المصرفية، في وقت تمتاز فيه أفرع بنك وربة باعتبارها مركزا للخدمات المصرفية الشاملة، التي تتيح للعميل فرصة إنجاز تعاملاته المصرفية كافة في أي فرع من فروع البنك، دون الحاجة إلى الانتقال من فرع إلى آخر.

ونوه الى ان بنك وربة يسعى نحو تقديم خدماته المصرفية بدرجة عالية من السهولة والمرونة لتلبية رغبات أكبر شريحة من المجتمع في الحصول على المنتجات التي يقدمها البنك وفقا لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

هذا وخصص بنك وربة في فرعه بمنطقة الفروانية قاعة استقبال للرجال وأخرى للسيدات، لسهولة التعامل وراحة العملاء. وأشار الجسار الى ان بنك وربة يسعى نحو تقديم منتجات مصرفية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة ووفقا لأحدث النظم التقنية والمصرفية، إضافة إلى تقديم الخدمات والتسهيلات التمويلية لمختلف المشاريع، بما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد».

● عاطف رمضان

الشمالي والجسار في صورة تذكارية من امام مقر «وربة» بالفروانية (سعود سالم)

الجسار: إدراج «وربة» بالبورصة قبل نهاية 2013.. ونعتزم افتتاح 4 أفرع جديدة

«الوطني»: السياسات النقدية «المتساهلة» للفيدرالي الأميركي ساهمت في تراجع الدولار

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الأسبوعي حول أسواق النقد العالمية ان الأسبوع الماضي شهد تقلبات حادة في أسواق العملات الرئيسية، لافتا الى ان السياسات النقدية «المتساهلة» التي يتبعها البنك الفيدرالي الأميركي ساهمت في تراجع الدولار إلى أدنى مستوى له منذ عام مقابل اليورو ليصل إلى 1,3711، في حين حافظ الأخير على سعره المرتفع خاصة أن محافظ البنك المركزي الأوروبي قدّم تقييما إيجابيا للوضع الاقتصادي في منطقة اليورو مما عزز الآمال بإمكانية عدم حدوث المزيد من الاقتطاعات في نسبة الفائدة، حيث حافظ الفيدرالي الأميركي على برنامج شراء السندات عند 85 مليار دولار شهريا وأكد على استمراره بعمليات الشراء الى حين تحسن نسبة العمالة في البلاد إلى حد ملحوظ، كما أبقى البنك على نسبة الفائدة لليلة واحدة عند ما يقارب 0٪ وذلك منذ بدء الأزمة المالية وبحيث ضاعف من حجم الميزانية العمومية بمقدار 3 أضعاف لتصل إلى نحو 3 تريليونات دولار.

فقد بدأ اليورو الأسبوع عند 1,3460 ليرتفع بعدها مقابل الدولار ليصل الى أعلى مستوى له عند 1,3711، وليقفل الأسبوع عند 1,3640 دولار، أما الجنيه الاسترليني فقد شهد الكثير من التقلبات هذا الأسبوع، حيث افتتح الأسبوع عند 1,5800 دولار ثم تراجع إلى 1,5676 دولار بعد صدور معطيات اقتصادية سيئة في المنطقة، الا انه الجنيه سرعان ما ارتفع من جديد ليصل إلى 1,5878 دولار ثم ليقفل الأسبوع عند 1,5693 دولار. من ناحية أخرى، افتتح الين الياباني السوق ضعيفا مقابل الدولار وذلك عند 90,90، ثم ارتفع على مر الأسبوع ليصل إلى 92,96، وذلك بسبب السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي الياباني والتي تهدف إلى مضاعفة الحد المطلوب للتضخم في البلاد عند 2٪.

وفي المقابل، افتتح الفرنك السويسري الأسبوع عند 0,9274 حيث كان قويا مقابل الدولار الأميركي على مر الأسبوع، ليصل إلى أعلى مستوى 0,9019، وليقفل الأسبوع عند 0,9077 دولار.

وأعلنت وزارة التجارة الأميركية الأسبوع الماضي ان عدد طلبات شراء البضائع المخصصة للاستهلاك طويل الأجل قد ارتفع بنسبة 4,6٪ خلال شهر ديسمبر مقارنة مع الشهر السابق، حيث يعود هذا التحسن إلى ارتفاع طلبات الشراء في قطاع الطائرات الحربية بنسبة 56,4٪ وارتفاع طلبات الشراء في قطاع الطائرات التجارية بنسبة 10,1٪، مع العلم ان عدد طلبات الشراء في قطاع البضائع الأساسية وهو ما يعد مقياسا مهما في استثمارات القطاع الخاص قد سجل ارتفاعا بلغ نسبة 0,2٪ فقط، وذلك بالرغم من حالة عدم اليقين التي كانت تهيمن على السوق بخصوص انتهاء فترة الاعفاءات الضريبية مع حلول يناير عام 2013.

«كويت إنرجي» تستحوذ على 15٪ من حقل نفط في اليمن من «هانت أويل» الأميركية

أعلنت شركة كويت إنرجي عن استثمارها مبلغ 125 مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتنفيذ عمليات الاستكشاف والتطوير للرقعة رقم 9 في محافظة البصرة في العراق والتي فازت بها الشركة مؤخرا في جولة لمناقصات الرابعة التي طرحتها وزارة النفط العراقية في العام الماضي.

وتوقع رئيس مجلس الإدارة في الشركة د.منصور بوخمسين خلال مؤتمر صحافي عقدته الشركة أمس بمناسبة الإعلان عن توقيع العقد مع الحكومة العراقية بحضور سفيرنا لدى العراق علي المؤمن والسفير العراقي لدى الكويت محمد بحر العلوم، ان يصل انتاج «كويت انرجي» في نهاية 2015 الى 75 الف برميل يوميا، موضحا ان انتاج الشركة الحالي يبلغ 22,5 ألف برميل يوميا.

وحول تطوير الرقعة التاسعة في محافظة البصرة ذكر أن الشركة ستقوم بعمليات مسح زلزالي ثنائي وثلاثي الأبعاد في الرقعة رقم 9 وستقوم بإزالة الألغام تمهيدا لطرح الاستكشافات على وزارة النفط العراقية ومن ثم بدء عمليات الإنتاج.

وأوضح د.بوخمسين أن علاقة الشركة بالحكومة العراقية تعود لـ 2006 عندما وقعت الشركة اتفاقية تعاون مع وزارة النفط لتنفيذ دارسة قانونية حول عقود الخدمة التي توقعها الوزارة مع الشركات النفطية، وكذلك القيام بدراسة جيوفيزيائية لحقل السيبا، مشيرا إلى أن الشركة في 2010 تم تأهيلها في الجولة الثالثة من التراخيص لتصبح أول شركة عربية يتم تأهيلها ضمن شركات النفط العالمية المتخصصة في الاستكشاف والإنتاج، وفازت الشركة بتطوير حقلي السيبا والمنصورية.

وبيّن أن «كويت إنرجي» قامت في 27 يناير الماضي بتوقيع الاتفاقية النهائية لتطوير الرقعة التاسعة في محافظة البصرة، مشيدا بإنجاز الشركة تعمل في أكثر من 8 دول لم تجد شفافية في ارساء المناقصات والعقود مثل العراق، مشيدا بالجهود التي تبذلها وزارة النفط في تذليل جميع العقبات التي تواجه الشركة على ارض الواقع، مؤكدا ان هناك بعض العقبات تتمثل في عدم وجود بعض الخدمات الأساسية التي تتطلبها عمليات الحفر بالإضافة الى البيروقراطية منها ادارة الجمارك والبيئة.

من جانبها، قالت الرئيسة التنفيذية في الشركة سارة أكبر ان الرقعة رقم 9 في محافظة البصرة تقع ضمن مجموعة كبيرة من الحقول المنتجة في محافظة البصرة، متوقعة أن يكون إنتاج هذه الرقعة ضخما وكبيرا بعد الانتهاء من المسوحات الزلزالية وتجهيز الأرض وازالة الألغام تمهيدا لبدء عمليات الحفر والإنتاج.

وذكرت أكبر أن الشركة مهتمة بالسوق العراقي، حيث تستعد «كويت إنرجي» للدخول في جولة تراخيص حقول الغاز التي يتوقع أن تطرحها وزارة النفط العراقية قريبا.

وقالت ان الشركة قامت في نهاية الشهر الماضي بتوقيع اتفاقية مع شركة «هانت أويل» الأميركية، تستحوذ بمقتضاها على 15٪ من البلوك رقم خمسة في اليمن والتي تشارك فيه شركة توتال وأكسون وكوفبيك وشركة أخرى يونانية.

وحول مشاريع الشركة في ليبيا قالت اكبر ان «كويت انرجي» في المراحل النهائية لتوقيع عقد دراسة الآبار وتطويرها مع شركة أبيسكو، مشيرة الى ان توتر الأوضاع السياسية في ليبيا لايزال يعوق التقدم في انجاز المشاريع النفطية.

وفيما يخص مشاريع الشركة في مصر قالت اكبر ان الشركة قامت بحفر بئر مع الشركاء على الحدود المصرية ـ السودانية وتقوم حاليا بعملية تقييم الحفر مشيرة إلى ان النتائج الأولية غير مشجعة.

من ناحيته، قال مدير عمليات الشركة في العراق إبراهيم عبدالله ان وزارة النفط العراقية أخطرت الشركة بأن بداية التنفيذ الفعلي للعقد بدأت أمس، مشيرا إلى أن الشركة تسعى إلى تشغيل عدد كبير من العمالة العراقية في الرقعة رقم 9 بالبصرة.

● أحمد مغربي

د.منصور بوخمسين وسارة أكبر وإبراهيم عبدالله خلال المؤتمر (متين غوزال)

..والوزير يرعى مؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية في دورته الـ 11 في 17 فبراير

أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي، عن رعايته الرسمية لمؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية والشراكة بين القطاعين العام والخاص في دورته الـ 11 الذي ينظمه اتحاد العقاريين وينطلق في 17 و18 فبراير الجاري.

وبهذه المناسبة أعرب رئيس اتحاد العقاريين ورئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر توفيق الجراح عن شكره وتقديره لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي على موافقته على رعاية المؤتمر، الأمر الذي يبرز حرص الوزير على دعم جميع الأنشطة الاقتصادية فضلا عن قناعته بالدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص الذي يمثل المحرك الأساسي لعمليات التنمية الاقتصادية في الكويت.

وقال الجراح في تصريح صحافي بهذه المناسبة ان حرص الوزير الشمالي على رعاية المؤتمر في دورته الجديدة إنما يؤكد الحرص الحكومي على أهميه هذه المشاريع في دعم الحركة التنموية في البلاد.

وأوضح أن المتابع للتطورات الأخيرة لابد أن يلاحظ أن الكويت تشهد حاليا إقبالا كبيرا من قبل شركات القطاع الخاص التي دخلت بقوة على خط تنفيذ العديد من هذه المشاريع، فضلا عن تقدمها للعديد من المشروعات المطروحة من قبل الدولة، مضيفا أن كل ذلك يأتي مدعوما بتوجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الرامية إلى إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والتي من أهم أدواتها مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية الحضارية.

وأضاف ان القطاع الخاص يسعي دائما لدعم قطار التنمية في البلاد خاصة ان الكويت من الدول الرائدة على مستوي المنطقة في هذه المجالات ولكن وللأسف بدأت هذه العملية تتراجع في ظل ما يواجهه من مشاكل في قطاعات التعليم والصحة والسياسة والرياضة والاقتصاد وهو الأمر الناتج عن عدم اخذ زمام المبادرة وعدم وجود أرضية مشتركة تجمع الجميع لتحقيق الطموحات وتحقق الريادة للكويت.

وعلى صعيد المؤتمر قال الجراح ان المؤتمر نجح على مدار 10 سنوات في مناقشة واستعراض العديد من القضايا الاقتصادية المهمة على مدار دوراته الماضية، مبينا أن المؤتمر قد استقطب على مدار 10 سنوات أكثر من 150 شركة محلية وخليجية شاركت في رعاية المؤتمر بالإضافة إلي وزراء حاليين وسابقين وخبراء محليين وعالميين ناقشوا مشاكل التنمية والقوانين المعيقة لها على مدار دوراته السابقة.

وأكد أن سلسلة المؤتمرات الـ 10 السابقة قد ساهمت في ابراز الحاجة إلى قوانين منظمة لمشروعات التنمية والبنية الأساسية فضلا عن آلية تنظيم عمل القطاع الخاص في تلك المشاريع، مشيرا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب إعادة النظر في سرعة الموافقة على مجموعة المبادرات التي تقدمت بها شركات وجهات محلية وهو ما سيسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية بالكويت وإنعاش أمل التحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وفق الرغبة الأميرية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وبين أن المؤتمر في دورته الجديدة سيركز على مناقشة المعوقات التي تقف أمام القطاع الخاص للقيام بدور حيوي وحثيث في خطط التنمية والمشاكل التي تقف أمام تنفيذ المشاريع التنموية وأهمية زيادة حجم الإنفاق فيها والمشاريع الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ خاصة مشاريع تطوير جزيرة بوبيان ومترو الأنفاق ومدينة الحرير وجزيرة فيلكا.

توفيق الجراح

نجاح هائل لـ «عام SUV» و«عام AMG» لدى «مرسيدس ـ بنز» الشرق الأوسط والأدنى

أعلنت مرسيدس-بنز الشرق الأوسط والأدنى عن تحقيقها مبيعات قياسية في 2012 هو الأفضل للشركة على الإطلاق، وعزت تلك النتائج المميزة إلى النجاح الهائل الذي حققته العلامة من خلال استراتيجيتها الإقليمية التي ركزت على اتجاهين أساسيين هما «عام الـSUV» و«عام الـAMG».

ومع ارتفاع مبيعات 2012 الإقليمية بنسبة 16,7٪ مقارنة مع العام 2011، تنهي مرسيدس-بنز العام مسجلة ارتفاعا في النمو للشهر الخامس عشر على التوالي، وتحطم رقمها القياسي لأفضل مبيعات سنوية، والذي سجلته عام 2008.

فقد شهد العام تحقيق أفضل مبيعات لسيارات SUV، والتي سجلت ارتفاعا بنسبة 38٪ مقارنة بالعام 2011، وذلك بفضل إطلاق مجموعة رائعة من سيارات الفئة-M والفئة-G وموديلات GL الجديدة التي تتمتع جميعا بأداء لا يضاهى وتقنيات مذهلة ورحابة وفخامة

ساهمت في تعزيز المبيعات.

ومع إطلاق الفئة-M بإصداراتها الثلاثة الجديدة في شهر مارس، وهي موديلات V6 ML 350 وV8 ML 500 وML 63 AMG التي تتميز بكونها تجمع ما بين الأداء والفخامة، شهدت العلامة ارتفاع مبيعات الفئة-M بواقع 52٪ مقارنة بالعام 2011، إلى جانب فوزها بعدة جوائز منها جائزة أفضل سيارة SUV من مجلة wheels وحصول سيارة ML 63 AMG على جائزة أفضل سيارة SUV رياضية وسيارة ML 350 على جائزة أفضل سيارة SUV كبيرة فارهة من جوائز الشرق الأوسط للسيارات.

واستمرت قصة حب العملاء في المنطقة لسيارات الفئة-G المرموقة، حيث ارتفعت مبيعات الموديل G 55 AMG والموديلين G 63 AMG وG 65 AMG بنسبة 74٪.

أما قسم سيارات مرسيدس-AMG عالية الأداء فقد سجل أفضل مبيعات سنوية على الإطلاق في 2012، محققا ارتفاعا بنسبة 80٪ عن العام الماضي.

وجاءت المبيعات القياسية بدعم من كل من G 63 AMG وG 65 AMG إلى جانب أقوى سيارات الفئة-C على الإطلاق ـ سيارة C 63 AMG كوبيه بإصدارة Black Series وسيارة SLK 55 AMG رودستر الرياضية وسيارة الصالون الفخمة E 63 AMG وسيارة ML 63 AMG التي تتمتع بقوة 525 حصانا ويمكنها التسارع من صفر إلى 100 كيلومتر خلال 4,8 ثوان فقط.

ومع إطلاق 12 سيارة جديدة مع موديلاتها المتنوعة خلال العام 2012، ارتفعت المبيعات الإقليمية بدعم من سيارات الفئة-E التي واصلت تقديم أكثر الموديلات المحببة من مرسيدس-بنز وحققت إنجازا ضخما بتجاوز مبيعاتها حاجز 15,000 سيارة صالون وكوبيه وكابريوليه منذ إطلاق الجيل الأخير في 2009.

ولازالت سيارة الكوبيه CLS ذات الأبواب الأربعة تجذب المزيد من العملاء في الشرق الأوسط، والذين رفعوا مبيعاتها بنسبة 88٪ خلال العام 2012، كما حققت شبكة موزعي مرسيدس-بنز في المنطقة نجاحات غير مسبوقة في مجال المبيعات، في أسواق أبوظبي ودبي والبحرين والكويت والسعودية وقطر والعراق. وفي تعليقه على هذه النتائج، قال مدير المبيعات والتسويق لعلامة مرسيدس-بنز في دايملر الشرق الأوسط والأدنى فرانك بيرنتالر: «تمكنا من مواصلة الزخم من العام 2011 وتحقيق إنجازات رائعة بفضل التعاون الوثيق مع شركائنا الإقليميين في إطلاق موديلات مثيرة وتقديم تجربة مميزة للعملاء. يمكننا القول بكل فخر بأن سنة 2012 كانت بالفعل الأفضل كونها عام الـ SUV وعام الـAMG، ومع إطلاق سيارة GL المميزة ذات المقاعد السبعة خلال شهر ديسمبر فإننا نواصل تحقيق النجاحات ونتوقع دخول سوق سيارات الـSUV بقوة مع بداية العام 2013».

وأضاف بيرنتالر بالقول: «ان AMG ستواصل كونها أحد أهم دعائم استراتيجية الشركة للعام 2013، وذلك مع إطلاق البرنامج التدريبي المبتكر الذي يحمل اسم أكاديمية AMG للقيادة وعودة جولة AMG للأداء السنوية، إلى جانب إطلاق الجيل الجديد من الفئة-E والفئة-S سيارة الصالون الفاخرة من مرسيدس-بنز».